

بيان صحفي

٢٨ أبريل ٢٠١١

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢٨ أبريل ٢٠١١ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٨,٢٥% و ٩,٧٥% على التوالي، والإبقاء على سعر عمليات إتفاقات إعادة الشراء (Repo) عند مستوى ٩,٢٥% وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ٨,٥%.

شهد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين إرتفاعا شهريا خلال مارس ٢٠١١ مقداره ١,٣٧% مقارنة بإرتفاع مقداره ٠,١٢% خلال فبراير ٢٠١١ مما دفع المعدل السنوي للتضخم العام إلى الإرتفاع إلى ١١,٤٩% خلال مارس مقابل ١٠,٧١% خلال فبراير، ورغم أن الزيادة خلال مارس تعد مرتفعة نسبيا، إلا أنها نتجت بالأساس عن ارتفاع أسعار الخضروات الطازجة على خلفية انخفاض كمية المحاصيل من هذه الخضروات. وعلى الجانب الآخر فقد إنخفض التضخم الأساسي بنحو ٠,١٧% خلال مارس بعد زيادة بنحو ٠,١١% خلال فبراير نتج بالأساس للإنخفاض في أسعار اللحوم. وقد إنخفض المعدل السنوي للتضخم الأساسي ليصل إلى ٨,٥٤% خلال مارس مقابل ٩,٥١% خلال فبراير. ومن الأهمية الإشارة إلى أن الإرتفاعات التي شهدتها الأسعار العالمية للمواد الغذائية منذ أواخر عام ٢٠١٠ كان لها أثر محدود على الأسعار المحلية للسلع الغذائية، إلا أنه إذا إستمرت الأسعار العالمية للمواد الغذائية في الإرتفاع فستؤدي إلى زيادة المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم.

وقد أثرت المتغيرات السياسية الحالية على قرارات الإستهلاك والإستثمار وما لذلك من إنعكاس سلبي على القطاعات الأساسية في الإقتصاد، فضلا عن ذلك يُلاحظ حالة عدم التيقن المتزايدة حاليا بشأن مدى إمكانية التعافي الإقتصادي عالميا نتيجة التصاعد في الأسعار العالمية للبتروال للظروف السياسية في المنطقة، وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة مخاطر إنخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مستقبلا.

وفي ضوء ما تقدم فإن التباطؤ المتوقع في نمو الإقتصاد المحلي سيُحد بدرجة كبيرة من أثر المخاطر الناجمة عن إرتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية على التضخم، وفي ضوء توازنات المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى حالة عدم التيقن في الفترة الحالية ترى لجنة السياسة النقدية أن معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري مناسبة.

وستتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب كافة التطورات الاقتصادية ولن تتردد في تعديل معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري للعمل على استقرار الأسعار في الأجل المتوسط.

دكتورة/ رانيا المشاط

وكيل المحافظ المساعد- وحدة السياسة النقدية

ت: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg